

تحليل آثار السياسة المالية على التنمية في العراق للفترة (٢٠١٣-٢٠٠٤)

م.د. غالب شاكر بحيت

جامعة واسط- كلية الإدارة والاقتصاد

سياسات الاستقرار الكلي ، ويحسن مؤشرات التنمية البشرية، وهذا بعد ذاته يعتمد على كفاءة وإدارة وتوجيه النفقات ودورها في معالجة فجوة الفقر والحرمان التي يعاني منها المجتمع. تلك الأسس التي تفنقر لها السياسة المالية في العراق، إذ تشير البيانات الاقتصادية إلى ضعف الأداء المالي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، وعدم شفافية السياسة المالية فيما يخص النفقات وتوظيفها الهادف، وعدم استغلال الطفرة السعرية في قطاع النفط، وجعل الإيرادات النفطية كتحوط اقتصادي واجتماعي للزامات المرتقبة، خاصة الناتجة عن انهيار أسعار النفط وتحولات الطاقة المستقبلية.

الخلاصة

تركز المنظمات العالمية وبالأخص صندوق النقد الدولي حول تصحيح أوضاع المالية العامة، والدور الذي تلعبه في تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي والنمو المستدام، لذا نرى بين الحين والآخر يوصي (IMF) بضرورة تعديل السياسة المالية بما يتلائم ومتطلبات الاستقرار الاقتصادي والتنموي، إذ إن الوضع المالي السليم أمر أساسي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي. والسياسة المالية يمكن أن تلعب دوراً مركزياً في تعبئة الموارد وخاصة للاقتصاديات الريفية، وتعظيم الإيرادات والتوجه نحو سياسة الإنفاق المنتج والهادف، والذي يدعم

Abstract

The international organizations especially international monetary fund have focused On correct jn general financial situations, and its role to promote the total economic stability and Sustainable growth, Therefore we see from time to time that (IMF) recommends its very necessity to modify the financial policy to suit with requirements of the economic and developmental stability. Whereas a sound financial situation is very important to achieve the total economic stability.

The financial policy could play central role to put up the resources for rentier economies, increasing revenue and trend towards productive and

على وفق أولويات خطط وبرامج مشاريع التنمية الاستثمارية بما ويتلائم مع متطلبات الواقع ومتغيرات المستقبل. ارتبطت توجهات السياسة المالية في البلد بفائض الإنتاج النفطي وارتفاع سعره العالمي، مما خلق نوع من تراكم ثروة مالية

purposeful expenditures policy that support stability policies and it's improve humans development indicators (HDI) that draw upon costs efficiency and its role to treat poverty and deprivation gab that society suffers from it. All the bases that we mentioned above the Iraqi financial policy in needs of them. The economic data refers to weakness of the financial performance in Iraq after 2003, opacity of financial policy which concerns with expenditures and its placement of these expenditures, misuse of rising prices in the oil sector, and makes the oil revenues as economic hedge of coming crises , especially that resulted from collapse of oil prices and transform to future energy.

المقدمة

تعد السياسة المالية احد أدوات الاقتصاد الكلي والمؤثرة في البيئة الاقتصادية والتنموية، فيما إذا اعتمدت سياسات هادفة ومنتجة وذات أبعاد تنموية مستدامة، من خلال الحرص على إدارة الأموال العامة

٢- تحليل أهم المؤشرات الاقتصادية المحلية، ومدى اقترانها عن مؤشرات بعض الدول الريفية، والناجحة عن ضعف أداء السياسة المالية وتطلعاتها للبناء والإصلاح.

٣- تحديد النهج التوزيعي والاستهلاكي للمالية الحكومية وانعدام المالية التوظيفية والهادفة، والذي يعد شرطاً ضرورياً لاستدامة النمو الاقتصادي وتحقيق الرفاهية.

٤- تشخيص الخلل في توجهات السياسة المالية وانعدام الشفافية، وعدم توظيف الفوائض الريفية في تعزيز التراكم الرأسمالي وتحفيز مؤشرات بيئة الأعمال.

مشكلة البحث Research problem

تتمحور مشكلة البحث في كيفية فك الاعتماد على القطاع النفطي في تمويل إيرادات الموازنة الاتحادية، وماهية السبل الواجب اعتمادها لتتبع الإيرادات، بما يتلائم ومتطلبات التحول الاقتصادي في البلد.

فرضية البحث Research hypothesis

ان اعتماد الموازنة على الإيرادات الريفية، وسع من ظاهرة الركوب المجاني وأدى إلى تجذر الاختلالات الاقتصادية في مكونات القطاع الحقيقي، الأمر الذي جعل اتجاهات السياسة المالية وتطلعاتها أسيرة التوقعات للارتفاع في أسعار النفط، مما أدى إلى ضياع الفرص التنموية وتشوه بيئة الاستثمارات.

غير مستدامة، ووسع من السلوك الإنتاجي الاستهلاكي للدولة، في حين ترك اختلالات اقتصادية عميقة والتي أخذت تتسع مع تبيد التراكم الرأسمالي (المتأتي من قطاع النفط) إضافة إلى تعميق مظاهر الاستهلاك في عوائد النفط، عبر انقلاب الموازنات العامة في سياقها التاريخي من موازنات ذات طبيعة استثمارية فائضة الى موازنات ذات طبيعة استهلاكية جارية، وغير توظيفية ويغلب عليها العجز، مما شكل قوة طاردة للنمو وللرفاهية وتحقيق التنمية الاقتصادية، الأمر الذي فاقم من اتساع ظاهرة الفقر والحرمان في المجتمع.

اهمية البحث: Research importance

تتضح أهمية البحث في تحديد أبعاد السياسة المالية الاقتصادية والتنموية، ومدى انعكاس الإجراءات المالية على هيكل القطاع الحقيقي، فضلا عن تسليط الأضواء على طبيعة الموازنات الريفية المفتقرة للشفافية، ونتائجها السلبية على بيئة الأعمال واستدامة الإيرادات، مما يتوجب وضع آلية عمل للسياسة المالية تتلائم وتوجهات الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في البلد.

هدف البحث: Research objective

١- إبراز مدى ارتباط الموازنة الاتحادية بإيرادات النفط، مما يجعل من الصعب التكهن بمستقبل الاقتصاد المحلي.

منهجية البحث:-

٤- تفضيل ضرائب الاستهلاك على ضرائب الادخار، بافتراض ان الأخيرة هي مصدر تكوين رؤوس الأموال، وقد اعتقد بعض الاقتصاديين الكلاسيك ان الهيكل الضريبي ينبغي ان يتغير حتى يمكن تحفيز الاستثمار^(*).

في حين ركز الفكرالكينزي على فاعلية السياسة المالية، من خلال التوسع في الإنفاق العام لتقليص البطالة ولإعادة الانتعاش الاقتصادي، الأمر الذي اقتضى خروج السياسة المالية من حيادها التقليدي ويتضح دورها في مكافحة البطالة والكساد، من خلال ممارسة الدولة لنشاطها التداخلي، وتمثل ذلك في أزمة الكساد الكبير (١٩٢٩- ١٩٣٢) التي أصابت الاقتصاد الرأسمالي، اذ تجلت الأفكار الكينزية المطالبة بضرورة تدخل الدولة لحل الأزمة من خلال دعم مستوى الطلب الكلي الفعال، وبفعل آلية المضاعف Multiplier،وعندها تغير مفهوم المالية من المحايدة إلى المالية الوظيفية Functional Finance، والتي مارست دورها كأداة فعالة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي^(٣).

وهكذا ركز الكينزيون على الدور الايجابي للسياسة المالية الاستقرارية والذي يتضح في إعادة تخصيص الموارد أو في إعادة توزيع الدخل، فإذا ماتعرض الاقتصاد إلى صدمات نقدية أو موازية، فانه سيسمح بظهور حالات

اتبع المنهج الوصفي في توضيح بعض المفاهيم الأساسية، من خلال الاطلاع على المصادر الأساسية، والتقارير الاقتصادية العالمية والمحلية والبحوث المتخصصة في هذا المجال، وإجراء التحليل الاقتصادي لبعض المؤشرات المهمة، وملاحظة مدى الافتراق بينها وبين النسب في بعض الدول الريعية.

التوصيف الفكري حول فاعلية السياسة المالية

انطلقت النظرية الاقتصادية الكلاسيكية في تحليلها لمفهوم السياسة المالية من أسس النظام الاقتصادي الحر، والذي يحجم دور الدولة في النشاط الاقتصادي انطلاقاً من آلية التوازن التلقائي، اي انها آمنت بمبدأ (الحياد المالي Fiscal neutrality) في ظل مفهوم الدولة الحارسة^(١). ويمكن إيجاز أسس المالية في الفكر الكلاسيكي بما يلي^(٢):

١- النفقات العامة تحدد الإيرادات العامة باعتبار ان الأخيرة تتحدد على ضوء حجم النفقات العامة.

٢- تقليص الميزانية إلى اقل حجم ممكن، إذ يعتقد الكلاسيك بأن اقل الميزانيات حجماً هي أكثرها سلامة.

٣- التأكيد على توازن الموازنة العامة.

إلا ان الافكار الكينزية تعرضت إلى الانتقاد وتحجمت فاعليتها في ظل سيادة ظاهرة اقتصادية لم تكن مألوفة آنذاك وهي ما يطلق عليها) التضخم الركودي Stagflation (Inflation)، اذ تزامن ارتفاع معدلات البطالة والتضخم بنفس الوقت، وهنا برزت الأفكار النقودية في أواخر سبعينات القرن العشرين، والتي بينت بأن النشاط الاقتصادي الخاص سوف يتعرض الى ضعف الانجاز والابتكار نتيجة للسياسات الحكومية التدخلية، وان فاعلية السياسة المالية ستكون ضعيفة نسبياً، مما ينتج عن ذلك ظهور عنصر (المزاحمة Competition) أو التزاحم الاستثماري

Crowdingoutinvestment ، والذي يعكس بأن إتباع سياسة مالية توسعية من قبل السلطات الحكومية يؤدي الى ضعف الأداء الاقتصادي، خاصة إذا يتم تمويل عجز الموازنة من خلال الاقتراض بإصدار السندات الحكومية أو اذونات الخزينة ومن ثم منافسة القطاع الخاص، مما ينتج عنه ارتفاع أسعار الفائدة ومن ثم انخفاض الإنفاق الاستثماري الخاص والطلب الكلي^(٣).

في حين تبلور التحليل المالي لمدرسة التوقعات العقلانية الرشيدة في الاستعمال الكفاء لكل المعلومات المتاحة ذات الصلة بالمواضيع المطروحة في البيئة الاقتصادية،

خاصة متصلة بفعالية السياسات الاقتصادية، وهذا ماوضحه الاقتصادي(بارو) بأن فعالية السياسة المالية الاستقرارية، يتأتى بالتركيز على نتائج صدمة في الميزانية يمكن ان يكون لها نتائج ايجابية على النشاط الاقتصادي، أي ان وجود صدمة موازية معبر عنها بارتفاع دائم في الإنفاق العام في سوق السلع، من شأنه لن يؤدي إلى ارتفاع متساوي لكل من العرض والطلب الكليين، وشرط ان يكون دون تغير في معدلات الفائدة، مما يعني بان اثر الصدمة الموازية سيكون ايجابي^(١).

وتتلخص الأفكار الكينزية للسياسة المالية بما يأتي^(٢):

١- حلول التوازن الاقتصادي محل التوازن المالي.

٢- ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

٣- الأدوات المالية تعد بصفة أساسية أدوات اقتصادية.

٤- إذا سادت البطالة الإجبارية فأن السياسة المالية التوسعية ترفع من الطلب الكلي وصولاً إلى حجم الناتج عند الاستعمال الكامل.

٥- إذا ساد التضخم فأن السياسة المالية الانكماشية كفيلة بتخفيض مستوى الطلب الكلي ومن ثم انخفاض الإنفاق الكلي وصولاً الى حجم الناتج بدون تضخم.

الأداء الاقتصادي هي من خلال اتخاذ سياسات مهمة وفاعلة لزيادة العرض الكلي للسلع، من خلال التخفيضات الحادة في معدلات الضرائب، ويعتبرونها أداة فاعلة ومحفزة للعمل والادخار والاستثمار.

ويمكن تلخيص أهم الأسس العامة للسياسة المالية التي استندت عليها هذه المدرسة بما يأتي^(٢):

١- إجراء تخفيض كبير في الضرائب المباشرة، أي خفض المعدلات الحدية للضرائب على رأس المال والضرائب على الدخل.

٢- أن يكون النظام الضريبي أقل تصاعدياً، أي الحد وبشكل ملموس من الطابع التصاعدي للضرائب المباشرة.

٣- أن يكون الحد من الضرائب مصحوباً بتخفيض الإنفاق الحكومي.

٤- أن يصمم النظام الضريبي باذ يشجع الإنتاجية والعرض بدلاً من التلاعب بالطلب الإجمالي.

العوامل المؤثرة على فاعلية السياسة المالية

أن فاعلية السياسة المالية تعتمد على مجموعة واسعة من العوامل، وأغلبها لا يمكن التنبؤ بها بشكل موثوق وصعبة القياس، كالتغيرات السلوكية الناجمة عن التغيرات في الإنفاق الحكومي والضرائب، إذ تعد تلك من بين أهم المحددات العامة، منذ محاولة

وان هذه النظرية تمثلت في ثلاث تطبيقات مهمة للاقتصاد الكلي^(٤)

١- أن النماذج القياسية ليست ذات نفع كبير في تقويم السياسات الاقتصادية البديلة.

٢- لا يوجد تبادل بين التضخم والبطالة.

٣- أن السياسة المالية والنقدية المرنة لا يمكن أن تستعمل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ويستند أنصار هذه المدرسة إلى أن سلوك الوحدة الاقتصادية سواء كانت متمثلة بأفراد أو منشآت يتحدد من خلال تعظيم المنافع إلى أقصى حد ممكن وتقليل الخسائر إلى أدنى حد، بافتراض أن المعلومات متاحة لكل وحدة اقتصادية تمكنها من تحديد توقعاتها حول التطورات المستقبلية، فضلاً عن أن أصحاب هذه النظرية يقرون بمرونة الأجور والأسعار، لذا فهم يعتقدون بأن الوحدات الاقتصادية ستخضع لسياسات حكومية عقلانية من خلال توفر المعلومات لديها، وكذلك عن طريق خبرتها عن المتغيرات الاقتصادية عبر الزمن ستكون قادرة على التوقع الصحيح والواقعي لتلك المتغيرات، ومن ثم لن يكون لمثل هذه التغيرات في السياسة الحكومية إلا تأثير ضئيل على المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد كالإنتاج والاستعمال^(١).

أما نظرية اقتصادي جانب العرض، فأن أنصارها يعتقدون بأن أفضل طريقة لتحسين

٤- تنمية الموارد الضريبية أكثر تقلبا مقارنة بالدول المتقدمة.

وتعاني اغلب الدول النامية من ضغط الإنفاق المتزايد والمتعدد الاتجاهات، نتيجة لما تتسم به من انخفاض نصيب الفرد من الدخل وارتفاع نسبة الفقر، إذ انها تواجه حاجة ملحة لرفع معدلات النمو الاقتصادي، وهذا يضع عبئا قويا على السياسة المالية لضمان هدف النمو الاقتصادي، بينما تكون أدوات المالية ذو فاعلية محدودة، الأمر الذي يضع الحكومات أمام تحدي تعبئة وتحقيق وفورات مباشرة، وتسخير الموارد من اجل تحفيز مؤشرات التنمية^(٢).

كما تتسم الاقتصاديات النامية بعدم وجود توافق في الآراء بشأن إعداد وصياغة سياسة مالية سليمة، وعدم وجود إدارة ضريبية فاعلة، واتساع قاعدة التهرب الضريبي^(٣).

وعلى هذا الأساس ان اتجاهات السياسة المالية في بعض البلدان النامية متلكئة، فهي مزيج من انخفاض المداخيل والنفقات غير مرنة وتتصف بالشكل الروتيني، بل وعلى نحو متزايد وتفق الإيرادات، فضلا عن الصعوبات والمتزامنة مع هشاشة أسواق الائتمان والسندات، مما يجعل تمويل العجز يضغط على القطاع الخارجي والبنك المركزي^(١)، ومن ثم فكل ذلك يدل على عدم استقرار النظام المالي في هذه البلدان، إذ يمكن اعتبار النظام المالي في وضع

التوسع في الطلب على السلع الاستهلاكية من خلال أدوات الإنفاق والضرائب.

كذلك من العوامل المؤثرة هي الفترة الزمنية الفاصلة بين تنفيذ سياسة جديدة وتحقيق آثار تلك السياسة، ومن ثم آثار تلك التغيرات على أسعار الفائدة والمخاوف الاقتصادية الأخرى، والجودة الفعلية لتغيير السياسات. كما ان فاعلية السياسة المالية تعتمد إلى حد كبير على التوازن بين الضرائب والإنفاق، إذ ان هدف الضرائب تمويل مشاريع الحكومة وإعادة توزيع الثروة من اجل تناسب احتياجات جميع الأفراد المتضررين، وخفض الضرائب لشرائح معينة يعطيهم المزيد من القوة الشرائية وبتسع الإنفاق، ومن ثم زيادة الطلب الكلي، هذا بالنسبة للاقتصاديات المتقدمة. إلا ان تلك الآلية قد تكون معدومة في الاقتصاديات المتخلفة خاصة في الدول ذات الطابع الريعي، مما يحد من قدرتها على إعداد سياسات مالية هادفة وبنائه لاقتصادياتها، إذ تصطدم بمعوقات متعددة منها^(١):

١- انخفاض حصيللة الضرائب كنسبة من GDP .

٢- انخفاض نسبة GDP من الأنفاق العام مقارنة بالدول الرعية.

٣- الموقف المالي للدولة، وغالبا ماتكون المسابرة للدورة الاقتصادية.

وقرارات استعماله تثير مشكلات سياسية هامة، ويتضح الأثر المتبادل بين السياسة المالية والعوامل السياسية من خلال تأثير الظواهر المالية على السياسة الداخلية.

فعن طريق النظم السياسية يمكن للسياسة المالية التأثير على الحياة السياسية، إذ إن كل نظام سياسي يمارس اختصاصات مالية يستخلص من هذا الواقع سلطة سياسية أعلى من السلطة النابعة عادة من الأحكام القانونية والتي تحدد نظامه وخبر دليل سلطة البرلمان واختصاصه المالي، وتفوق وزير المالية لأنه الوحيد المسؤول عن تحقيق التوازن بين نفقات وإيرادات الدولة، كما إن تأثير العوامل السياسية على أداء المالية يمكن أن يتضح في ناحيتين:

١- فمن ناحية تأثير البنات السياسية، نجد إن الطبقة الحاكمة في أي وقت تمثل عنصراً هاماً للتوجه المالي للدولة، أي إن السياسة المالية وحجم توزيع النفقات وتحصيل الإيرادات تكون مكيفة بحسب توجهات النظام السياسي، بمعنى إن الفئة الحاكمة تستعمل سلطتها المالية سواء عن طريق السياسة الضريبية أو الاتفاقية والتي تعتبرها الحكومة وسيلة تأثير اجتماعي واقتصادي.

٢- ومن ناحية تأثير الوقائع السياسية، فإن الأحداث السياسية الهامة لها انعكاسات على السياسة المالية، لما لها من تأثير على إمكانيات الإيرادات واتجاهات الإنفاق، ويبدو

مستقر، عندما يؤدي وظائف تخصيص الموارد الاقتصادية بكفاءة والادخار والاستثمار والإقراض والاقتراض، وخلق وتوزيع السيولة، بما يساعد على تراكم الثروة ونمو الإنتاج^(٢). وهذا يعتمد على طبيعة الأنظمة السياسية واتجاهاتها التنموية، فالحكومات تستعمل نشاط السياسات المالية سواء الإنفاق العام أو الضرائب لمعالجة إخفاق السوق وتحقيق إعادة توزيع الأهداف، بما ينسجم وتحقيق معدلات ايجابية للنمو طويل الأجل، إذ تؤكد بعض الدراسات التجريبية بأن هناك أربعة روابط بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي هي^(٣):

١- آثار عجز الموازنة وضبط أوضاع المالية.

٢- تأثير حجم الحكومة على النمو.

٣- نوعية نظام الحكم وفلسفته السياسية والتنموية.

٤- تأثير تركيبة النفقات والضرائب على النمو.

ويمكن إيجاز بعض العوامل الأساسية والتي تؤثر على أداء السياسة المالية والتي تتضمن ما يأتي^(٤):

١- العوامل السياسية

إن التأثير المتبادل بين السياسة المالية والعوامل السياسية يتجلى بوضوح من خلال الاقتطاع العام من الدخل المحلي، كما إن تحديد قيمة هذا الاقتطاع وتحديد توزيعه

من خلال توزيع وتفصيل الأدوار والمسؤوليات للحكم والإدارة المالية التي يجب ان تمارس الإشراف ومراقبة الموارد العامة من قبل السلطة التشريعية والرقابية.

وينبغي على الأنظمة السياسية ان تسعى جاهدة إلى إعداد وتوفير القيادة من خلال إظهار المسؤولية والشفافية والمساءلة، والسلوك الأخلاقي في الإدارة المالية وإدارة الموارد، اذ ان المدير المالي الكفاء يكون شرطاً أساسياً لتحقيق سياسات مالية واقتصادية فعالة، ومن مسؤولياته:

- مستشار استراتيجي موضوعي للأعمال التجارية والإدارة المالية.

- يكون مشاركاً في إعداد اللوائح والتشريعات والسياسات والمعايير ذات الصلة المتعلقة بإدارة المالية.

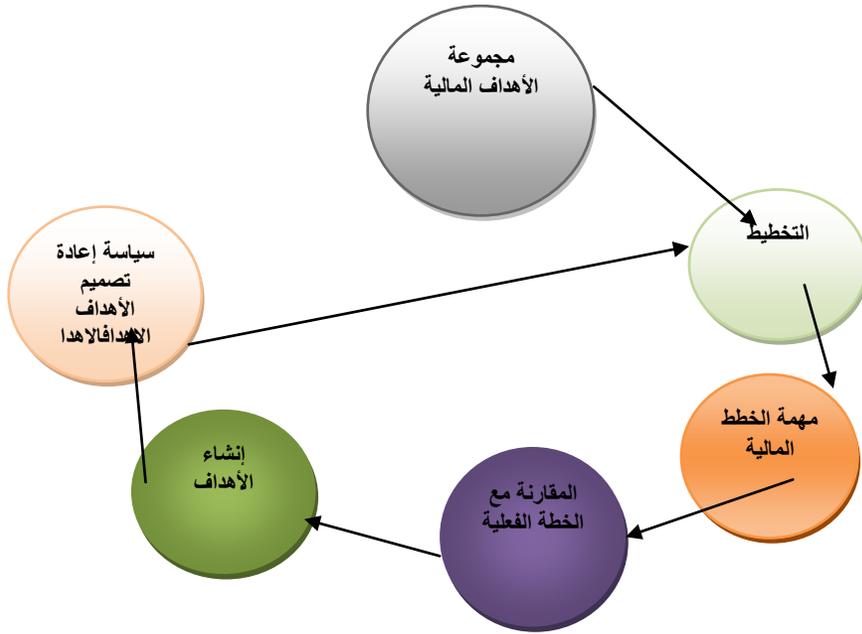
وان كفاءة استعمال الأموال يعد من أهم أهداف الإدارة المالية الناجعة، من خلال التحقق من الوضع المالي للحكومة وإدارة الأعمال، إذ ان الإدارة المالية الكفوءة تتكون من حلقة من الأنشطة وكما يتضح من الشكل (١) اذ ان الهدف من هذه الدورة من الأنشطة هو لضمان تخصيص الموارد ومراقبتها.

ذلك جلياً في توجهات الدولة العسكرية) عسكرية الاقتصاد)، والاضطرابات الاجتماعية وانعكاساتها على السياسة المالية.

٢- العوامل الإدارية

هناك علاقة تبادلية للآثار بين العوامل الإدارية والسياسة المالية، اذ ان الجهاز الإداري الكفاء يهيء للسياسة المالية فاعلية كبيرة في تحقيق أهدافها، فالحكومات تحتاج إلى نفقات كبيرة لتأسيس بنية اقتصادية واجتماعية، خاصة عندما تعتمد أنظمة لامركزية على نحو موسع فان ذلك يؤدي إلى زيادة النفقات، لأن الهيئات المحلية ذات الاستقلالية المالية تميل إلى المبالغة في نفقاتها، كما ان هذا الاتجاه مفاده بان الإدارات المحلية اقل صلاحية من الإدارة المركزية في تحصيل الضرائب، ويرجع ذلك أحياناً إلى قلة الكفاءات الإدارية في الهيئات المحلية الأمر الذي يولد هيكل ضريبي يتسم بالهشاشة المالية^(١).

وتنعكس كفاءة المؤسسة الإدارية على تحسين أداء الجهاز المالي، إذ ان السياسة الإدارية تسعى دائماً إلى دعم السياسة المالية للقطاع العام وقيادته، ومن ثم المساهمة في التأثيرات المناسبة على تخصيص وتوزيع الموارد وصنع القرار الفعال، ويتضح ذلك



المصدر: OiuOjo, Efficient Financial Management for local Government: The Nigerian Experience, Vo, covenant University, No.2, 2009, p39.

وأخيرا فإن البلدان المتقدمة تعتمد على السياسة المالية الدورية المضادة، في حين سياسات البلدان النامية تعتمد السياسة المالية الدورية للمحترفين، وذلك بسبب ضعف المؤسسات والكوادر الإدارية الفاعلة وسوء الإدارة، مما يخلف بيئة اقتصادية وتنموية ذات مؤشرات سلبية^(١).

٣- مدى التنسيق بين السياسة المالية والنقدية

يتفق أغلب الاقتصاديين وثبتت تجارب العالم على ان حل العديد من الأزمات والمشاكل الاقتصادية الكلية لا يمكن بدون تفعيل التنسيق الهادف بين أدوات السياسة المالية

لذا فإن الإدارة المالية السليمة تستلزم المحددات الآتية^(١):

- ١- تحديد الموارد المتاحة.
- ٢- تحديد أهداف خدمة المجتمع من خلال تخصيص الموارد.
- ٣- تحديد وتفعيل الدورات التعليمية والتأهيلية.
- ٤- تقييم مسارات بديلة من الإجراءات لتحقيق الأهداف.
- ٥- قرار إنشاء المعايير.
- ٦- تخصيص الموارد.
- ٧- إنشاء تدابير الرقابة وآلية التغذية العكسية.

برنامجا قويا يتمتع بدرجة من المصادقية لبلوغ تحقيق الأهداف.

٢- المشاركة الكاملة في صياغة وتنفيذ السياسات: اذ يتطلب التنسيق مشاركة كاملة بين السلطتين في صياغة وتنفيذ الإجراءات والرقابة على تأثيراتهما، والاتفاق على رد الفعل المناسب في إطار صياغة موحدة، مما يجعل هذه السياسات تسير في الاتجاه الصحيح لرفع كفاءة اقتصاديات الدول وخاصة النامية.

وإذا كان البنك المركزي والحكومة قد وصلا إلى اتفاق على ما يجب ان يكون القيام به، ولكن مع تنفيذ الإجراءات قد يحصل سلوك منحرف من قبل احد السلطتين، وعند توفر صناعات السياسات والقرارات المتخصصة فأن الانحراف سوف يعالج، هذا وتوجد ثلاث أسباب لعدم تفعيل التنسيق^(١):

١- قد يكون على السلطات المالية والنقدية أهداف مختلفة، اي تصورات مختلفة لما هو أفضل للمجتمع.

٢- قد يكون للسلطات رأيين مختلفين حول المرجح لآثار الإجراءات المالية والنقدية على الاقتصاد، اي انها قد تلتزم النظريات الاقتصادية المختلفة.

٣- السلطتين ربما تكون توقعاتها مختلفة حول حالة الاقتصاد في غياب سياسة التدخل، فتباين التوقعات ينتج أما من

والنقدية، وهذا ما يعرف بنموذج التوازن العام (هكس- هانس) وان الهدف الأساسي من تفعيل التنسيق بين السياستين هو تعظيم أداء الاقتصاد الكلي ككل في الأجل الطويل.

ولكل (نظام اقتصادي) أهداف اقتصادية وتنموية يسعى إلى تحقيقها من خلال الاستناد الى سياسة اقتصادية عامة تعزز بلوغ تلك الأهداف، والتي تتمثل في وضع ورسم آلية التنسيق الهادف بين السياستين، والذي يعتبر احد الركائز الأكثر دعامة لها، وغالبا ماتضع الدول أهدافا للسياسة الاقتصادية تسعى إلى تحقيقها عن طريق أدوات ووسائل هاتين السياستين، ونظرا لتلك الأهمية الكبيرة التي تنصف بها كل منهما فان التنسيق أصبح ضرورة حتمية يفرضها الواقع الاقتصادي، مع ضرورة تخفيف حدة التضارب بين السياستين.

ولتحقيق التنسيق الهادف بين السياستين، ينبغي توفير بعض الشروط الأساسية منها:^(٢)

١- وضوح السياسة المالية والنقدية : من الأهمية ان تكون كل من السياستين واضحة وهادفة، حتى تتمكن كل من السلطتين وضع آلية التنسيق، ويأتي ذلك من منطلق ان ضعف احدهما يتقل كاهل الأخرى، كما ان التنسيق الكفاء بينهما يشترط فعالية السياستين ، وهو شرط ضروري ليشكلا معا

أولاً: السياسة المالية والإيراد الريعي: يعتمد الاقتصاد العراقي على مصدر إيرادي واحد، وطبيعة هذا المورد تؤثر على سياسة البلد الاقتصادية بصورة عامة والمالية خاصة، وتوجهاتها المستقبلية، لذا تترك التقلبات في أسعار الطاقة (النفط) أثارا سلبية على المؤشرات الاقتصادية واتجاهات السياسة المالية، ففي حالة ارتفاع الأسعار فجأة يثير توقعات باستمرار زيادة الفائض، مما يمهّد الى ظهور أعراض المرض الهولندي، وتغير أنماط السلوك المنبثقة عن الثقافة الريعية هذا من جانب. كما يواجه البلد ارتفاع الإنفاق الحكومي والمضطرّد مع ارتفاع أسعار النفط، مما يجعل السلطات المالية أمام تحديات كبيرة لتخفيضه عندما تهبط الأسعار، هذا من جانب آخر.

وتصطدم سياسة التوسع في الفائض المالي الناتج عن الطفرة السعرية، بعدم القدرة على استيعاب العمالة الأجنبية في الاستيرادات مهما توسعت الدولة في الإنفاق الحكومي، ومهما اعتمدت من وسائل لتحرير التجارة الخارجية، وذلك بسبب عدم كفاية الطاقة الإنتاجية للسلع والخدمات غير المتاجر بها، مما يؤدي الى اتساع حدة الاختناقات وانطلاق موجات تضخمية عند الاستمرار في التوسع الإنفاقي^(١).

اختلاف النظريات الاقتصادية، أو من تأثير عوامل خارجية.

تحليل أداء السياسة المالية في العراق

ان اعتماد الاقتصاد العراقي على حصيلّة الإيرادات النفطية كمصدر رئيسي للعملة الصعبة، ترتب عليه آثار كانت سلبية على أداء مؤشرات الاقتصاد الكلي، إذ ارتهن نمو الناتج المحلي الإجمالي بتقلبات أسعار النفط الدولية والطاقة التصديرية لهذا القطاع، ومن ثم انعكاس ذلك بشكل مباشر على سياسة الإنفاق العام (الاستهلاكي والاستثماري)، الأمر الذي أدى الى التوسع المالي وغير الهادف هادف احياناً، ويمكن إرجاع ذلك التوسع في السياسة المالية الى ثلاث محددات متداخلة وهي:

- المحدد الاقتصادي والبنوي: ويقصد به حتمية تغيير الهيكل الاقتصادي.

- المحدد الاجتماعي: والذي يتمثل في ضغط الطلب على الخدمات العامة.

المحدد الاستثماري: والمتمثل في اليسر المالي الناتج عن قطاع الطاقة.

لذا سوف نتناول مصادر الاعتماد المالي في البلد، وتحليل فاعلية أداء السياسة المالية في تحقيق أهداف النمو الاقتصادي والتنمية، ومدى كفاءتها في تخصيص الموارد بما يضمن تعظيم رفاهية المجتمع.

جدول (١)

نسبة مساهمة إيرادات النفط في الموازنة المالية للمدة (2004- 2013) مليار دينار

السنوات	الإيرادات النفطية (١)	الإيرادات الأخرى (٢)	الإجمالي (٣)	٣/١ % (٤)	٣/٢ % (٥)
2004	257181	11938	269119	95.5	4.5
2005	367081	19657	386738	94.7	5.3
2006	42106.3	3286.0	45392.3	92.8	7.2
2007	39091.5	2973.0	42064.0	93.0	7.0
2008	72893.2	7582.9	80476.1	90.6	9.4
2009	43070.0	7338.2	50408.2	85.4	14.6
2010	56050.3	5685.0	61735.3	90.8	9.2
2011	92967.1	9999	102966.1	90.3	9.7
2012	93778.5	11946	105724.5	88.8	11.2
2013	110779.6	11376.0	122155.6	90.7	9.3

المصدر، البنك المركزي العراقي، النشرات السنوية، اعداد مختلفة.

2009 ، اذ شكلت مانسبته 14.6% من إجمالي الإيرادات والذي تزامن مع انخفاض أسعار النفط، مما دفع بالسلطات المالية إلى الاتجاه للحصول الضريبي والكمركي لتعويض جزء من النقص الحاصل في الإيرادات النفطية الذي رافق أزمة انخفاض أسعار النفط، ثم انخفضت النسبة إلى 2.9% في عام 2010 نتيجة لعدم الاستقرار الأمني وتفاقم الاعتداءات الإرهابية، الأمر الذي أدى بانشغال السلطات الحكومية بكيفية توفير الأمن ودحر الإرهاب، ووصلت الأهمية النسبية للإيرادات

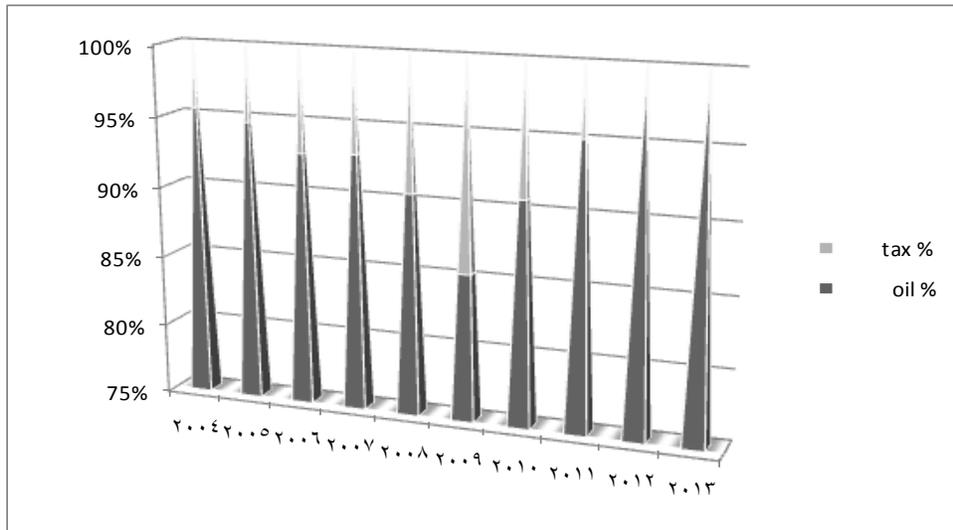
وبين الجدول (١) مدى اعتماد الموازنة العراقية على الإيرادات النفطية، وضعف دور الإيرادات الأخرى مما يضع البلد أمام تحديات صعبة تجعل مهمة رفع معدلات النمو الاقتصادي شبه عقيمة مالم يتحمل صانعو السياسة مهمة وضع واعدا خطط إصلاحية للهيكل الاقتصادي، اذ ان نسبة مساهمة الإيرادات النفطية بلغت 95.5% كنسبة من إجمالي الإيرادات الكلية في عام 2004 ، بينما بلغت نسبة مساهمة الإيرادات غير النفطية 4.5% من إجمالي الإيرادات لنفس العام، وقد بلغت أعلى نسبة في عام

للتغيرات في أسعار النفط وحجم الطاقة الإنتاجية والتصديرية، مما جعل كفاءة السياسة المالية وقدرتها التحفيزية للاقتصاد الكلي مرهونا بالتغيرات في أسواق النفط. كما انعكست هذه التقلبات في أسعار النفط على نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي إذ انخفضت هذه النسبة الى 42.5 في عام 2013 بعد ان كانت 47.6% عام 2012^(١).

غير نفطية 11.2% عام 2012 اذ أخذت بالتراجع إلى ان وصلت إلى مانسبته 1.2% من إجمالي الإيرادات في عام 2013، وقد تضافرت عدة أسباب لهذا التراجع منها سياسية ومنها اقتصادية وأخرى إقليمية. وكما يتضح من الشكل البياني (١) بان إيرادات الموازنة الاتحادية تعتمد اعتمادا كليا على الإيرادات النفطية، الأمر الذي اثر على توجهات السياسة المالية والذي كان انعكاسا

الشكل رقم (١)

نسبة مساهمة الإيرادات النفطية والإيرادات الأخرى الى إجمالي الإيرادات (٢٠٠٤-٢٠١٣)



المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على النشرات السنوية للبنك المركزي.

التغيرات السياسية وما آلت اليه البلاد من تحديات عديدة، الأمر الذي انعكس على مجمل مكونات الموازنة، ثم انخفض إلى 10.9 كنسبة من GDP عام 2005 نتيجة

كما أن عجز الموازنة يتقلب مع تقلب الإيرادات النفطية والأسعار، اذ يبين الجدول (٢) نسبة عجز الموازنة من GDP اذ بلغ 24.7% في عام 2004 والذي تزامن مع

وتركت التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية التي واجهها العراق في عام 2013 آثارا على أداء المالية العامة، إذ انخفض فائض الموازنة العامة للدولة بنسبة 53.0% قياسا بالعام السابق، ويعود هذا الانخفاض الى انخفاض الإيرادات بنسبة 5.0%، وارتفاع النفقات العامة بنسبة 1.6% نتيجة لارتفاع النفقات الاستثمارية بنسبة بلغت 18% قياس بالعام السابق، وبلغ عجز الموازن نسبة إلى GDP أعلى مستوى 25.7% وبمعدل تغير سنوي

لتوجهات السياسة المالية إلى تفعيل التحصيل الضريبي، وانخفض معدل التغير السنوي للعجز في الموازنة كنسبة من GDP إلى 13.8% للعام نفسه مقارنة بعام 2004. واستمر العجز في الموازنة بنسب متقاربة إلى عام 2009 إذ ارتفع إلى 13.4% والذي كان متوقعا بسبب الانخفاض الحاد في أسعار البترول وانخفاض الطلب عليه، إلى جانب انخفاض الطلب على المواد المكملة للنفط، إذ بلغ معدل التغير السنوي 7.7% مقارنة بعام 2008.

جدول (٢)

عجز الموازنة كنسبة من GDP للفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١٣)

معدل التغير السنوي %	عجز الموازنة كنسبة من %GDP	لسنة
-	24.7	2004
- 55.8	10.9	2005
- 26.0	8.06	2006
6.6	8.6	2007
-33.7	5.7	2008
135.0	13.4	2009
- 19.4	10.8	2010
32.4	14.3	2011
- 59.4	5.8	2012
343.1	25.7	2013

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي، اعداد مختلفة

٢- السياسة المالية ومعدلات النمو الاقتصادي
يعد النمو بأنها عبارة عنا لتغيرا لنسبي في الناتج لمطي الإجمالي، فهو يعكس حجم السلع والخدمات التي يخلقها اقتصاد معين، ويوصفه هدفا ذات أهمية كبيرة برز كغاية مشتركة سعت كافة دول العالم لتحقيقها سواء المتقدمة والنامية، ويتمحور مفهوم النمو الاقتصادي في كيفية الوصول إلى تحقيق معدلات نمو ايجابية، إذ يعرف النمو بأنه عملية التوسع في الإنتاج خلال فترة زمنية معينة مقارنة بفترة التي سبقتها في الأجلين القصير والمتوسط،^(١) ويعرفه بعضهم بأنه عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة^(٢).

ويمكن القول بان النمو يمثل الزيادة أو التحسن في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وكذلك نصيبه من الدخل الكلي، وكذلك التحسن في مستوى الرفاهية والخدمات والذي ينعكس على تنمية رأس المال البشري ورفع أداءه الإنتاجي.

وبالنظر إلى مسار النمو الاقتصادي وإمكانية خلق ثروة اقتصادية مستدامة في البلد، ودور السياسة المالية في تغيير هذه المسارات والاستفادة من الفوائض النفطية في مرحلة الطفرة السعرية وجعلها كعلاج تحوطي في أوقات هبوط أسعار الطاقة،

قدره 19.9% مقارنة بعام 2012، وجاء هذا الانخفاض في فائض الموازنة كمحصلة لتدني الإيرادات العامة للدولة نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية الناتج عن انخفاض سعر برميل النفط إلى (103) دولار للبرميل الواحد عام 2013 بعد ان كان (107) دولار للبرميل عام 2012، الى جانب ارتفاع النفقات العامة بنسبة 1.6% قياسا بعام 2012. ومن اجل تلبية الاحتياجات التمويلية للموازنة واصلت السياسة المالية توجيهها نحو الاقتراض الداخلي من خلال إقامة مزادات حوالات الخزينة، فضلا عن قيامها بإصدار حوالة تمثل اقتراض داخلي لصالح مصرفي الرافدين والرشد لغرض تمويل بعض الجهات والمؤسسات الحكومية^(١).

وتلك التقلبات في عجز الموازنة أدت على تعثر عجلة النمو الاقتصادي في البلد، وضعف نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في إجمالي الناتج المحلي، الأمر الذي حيد الاستفادة من الإيرادات النفطية، وتخلف القطاعات الاقتصادية الأخرى ودخول البلد في مشاكل اقتصادية ومالية قتلت طموحات الجماهير في حقها لتحقيق الرفاه والتمتع بالإيرادات الطبيعية والتي هي ملك الجميع.

فيمكن ان نلاحظ ذلك من خلال تتبع تطور الناتج المحلي الإجمالي في العراق بعد عام 2003 ومدى انعكاس تلك التطورات على معدلات النمو الاقتصادي.

جدول (٣)

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد من GDP ومن الدخل الكلي

التغير السنوي %	متوسط نصيب الفرد من الدخل \$	التغير السنوي %	متوسط نصيب الفرد من GDP \$	التغير السنوي %	معدل نمو GDP أسعار جارية %	السنة
(6)	(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	
-	900	-	910	-	54.2	2004
33.3	1.2	26.2	1149	- 91.8	4.4	2005
58.3	1.9	55.9	1792	131.9	10.2	2006
36.8	2.6	30.7	2343	-86.2	1.4	2007
53.8	4,0	44.0	3375	371.4	6.6	2008
- 15	3.4	- 11.4	2987	-12.1	5.8	2009
17.6	4.0	14.0	3407	- 5.1	5.5	2010
22.5	4.9	34.7	4591	85.4	10.2	2011
14.2	5.6	17.3	5386	23.5	12.6	2012
- 10.7	5.0	- 4.0	5168	- 33.3	8.4	2013

المصدر: العمود (1,6) صندوق النقد العربي ، التقارير الاقتصادية، إعداد مختلفة.

الأعمدة (2,4,6) اعداد الباحث

تلك المؤشرات رفع معدلات النمو الاقتصادي، إذ خلف البلد كثيرا في هذا المؤشر، إذ نجد ان معدل نمو الناتج المحلي بلغ 4.4% عام 2005 قياسا بعام 2004 والذي كان 54.2% وجاء هذا التحسن

ومن خلال النظر إلى بيانات الجدول (٣) نجد ضعف السياسة المالية في استغلال فترة الرخاء وارتفاع معدل الإيرادات النفطية وتوظيفها لتغيير مسار واتجاهات المؤشرات الاقتصادية بما يتلائم ومتطلبات الواقع، ومن

الإيرادات العمومية و مدى توفر النقد الأجنبي.

وقد انخفض معدل نمو الناتج إلى 1.4% عام 2007 والذي جاء نتيجة لانخفاض نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج الكلي، إذ انخفضت الإيرادات النفطية إلى 39091.5 مليار دينار، وتشيرا لتقديرات ا لمتوفرة إلى تراجع الناتج المحلي الاجمالي 10.2 الى 1.4% في عام 2007 اي بنسبة انخفاض قدره 86.2% والذي انعكس على تراجع نسبة مساهمة كافة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المذكور باستثناء قطاعي النفط والتعدين وقطاع خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية، وعلى وجه الخصوص قطاع الحكومة العامة، ويعزى التراجع الحاصل بمساهمة الأنشطة الاقتصادية بالدرجة الأساس إلى تدهور الوضع الأمني والذي ألقى بتبعاته على كافة مرافق الحياة مما انعكس في انهيار معدلات نمو الاقتصادي وإنتاجية العمل، إلى جانب تدني مستوى الخدمات وخاصة لقطاع الكهرباء الذي لعب دور أكبر أفي تراجع إنتاجية العديد من الأنشطة، إلى جانب التقادم التكنولوجي لذي كان له الأثر في تعطل بالتوقف العديد مخطوط الإنتاج. (٢)

وهكذا نجد التذبذب في معدلات نمو GDP معتغيرات أسعار النفط والأوضاع الأمنية والسياسية، فقد انخفض معدل النمو في عام

بسبب زيادة الإيرادات النفطية ورفع الحظر الاقتصادي ، في حين وصل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 910 ألف دولار أمريكي والذي يعد الاوطنيء خلال مدة الدراسة، كما كان متوسط نصيب الفرد من الدخل منخفض جدا والذي بلغ 900 دولار، اما في عام 2006 فقد ارتفع معدل نمو الناتج إلى 10.2 % وذلك يعود الى ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الريعي في GDP اذ وصل إجمالي الإيرادات النفطية إلى 42106.3 مليار دينار لنفس العام مقارنة بعام 2005 والتي كانت 367081 مليار دينار، وبلغ معدل التغير السنوي 131.9 % لعام 2006، وانعكس ذلك على متوسط نصيب الفرد من الناتج والذي بلغ 1792 دولار للعام نفسه، وبمعدل تغير سنوي قدره 55.9 % مقارنة بعام 2005 ، إلا ان تلك النسبة تعد منخفضة جدا اذا ما قورنت بعام 1979 والتي كانت 4219 دولار^(١)، اما متوسط نصيب الفرد من الدخل فبلغ 1.9 دولار عام 2006 أي بمعدل تغير سنوي قدره 58.3% مقارنة بعام 2005، مما يدل على اعتماد الاقتصاد العراقي على الموارد البترولية كمصدر رئيسي للعملة الصعبة والذي ترتب عنه آثار على الاقتصاد الكلي جعلت من نمو إجمالي الناتج المحلي مرهونا بتقلبات أسعار النفط الدولية، التي كان لها فروقات مقابلة لقيمة الصادرات و

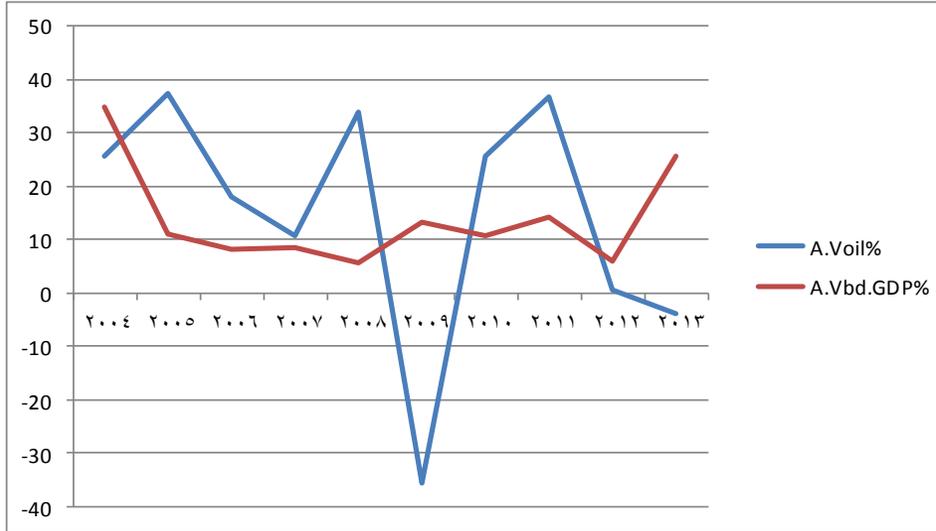
وذلك بسبب هبوط أسعار النفط إلى 86.3 الف دولار لعام 2013 بعد ان كانت 89.8 دولار لعام 2012 مما أدى إلى تراجع متوسط نصيب الفرد من GDP إلى 5168 دولار بعد ان كان 5386 دولار للعام نفسه وبتغير سنوي قدره 4.0- % ، كما انخفض متوسط نصيب الفرد إلى 5.0 الف دولار لعام 2013 بعد ان كان 5.6 الف دولار لعام 2012 وبتغير سنوي قدره 10.7 - %.

لذا نجد ان عجز الموازنة يتقلب مع تغير أسعار النفط، وكما موضح في الشكل (٢) والذيين معدل التغير السنوي لكلا من أسعار النفط وعجز الموازنة، إذ انه في اغلب الأحيان يرتفع العجز مع انخفاض أسعار النفط.

2009 والذي تزامن مع أحداث الأزمة المالية وانخفاض أسعار النفط، اذ انخفض السعر العالمي للنفط من 81 دولار في عام 2008 إلى 50 دولار لعام 2009^(٣)، وانخفض معدل نمو GDP إلى 5.8% لنفس العام وبمعدل تغير سنوي قدره 12.1% مقارنة بعام 2008، مما ادى إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي إلى 2987 دولار مقارنة بعام 2008 والذي كان 3375 دولار وبمعدل انخفاض سنوي قدره 11.4- % وكذلك انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل إلى 3.4 الف دولار بعد ان كان 4.0 الف دولار في عام 2008 وبمعدل تغير سنوي قدره - 15% ، وفي عام 2013 انخفض معدل نمو GDP إلى 8.4% وبمعدل تغير سنوي قدره 33.3 -% مقارنة بعام 2012 ،

الشكل (٢)

معدل التغير السنوي في أسعار النفط مقارنة بعجز الموازنة كنسبة من GDP نسبة مئوية



المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على النشرات السنوية للبنك المركزي وصندوق النقد العربي

المضاربة والإخلال بمقومات الاستقرار الكلي^(١). ولما كانت الإيرادات النفطية تشكل نسبة لا تقل عن 85% من إجمالي إيرادات الموازنة، الأمر الذي اثر سلبا على تنمية القطاعات الاقتصادي الأخرى، اذ لم تتجج السياسة المالية في استغلال الفوائض المالية في تنمية تلك القطاعات وتشجيع فرص الاستثمار، بل اكتفت بكونها سياسة توزيعية وليس توظيفية معتمدة اعتمادا كليا في نفقاتها على ارتفاع أسعار النفط، فضلا عن الاستعمال الوظيفي الحكومي غير المنتج وانتشار الفساد بكل أشكاله وعدم سيادة القانون وغياب روح المواطنة والمسؤولية،

لذا ان التوسع في الانفاق الذي اعتمده السياسة المالية أدى إلى تآكل الفوائض المالية المتحققة من ارتفاع أسعار النفط، إذ حققت الموازنة المالية العامة للدولة مدخرات جرى انفاقها عام 2009 لتعويض انخفاض أسعار النفط، فضلا عن ان النشاط الانفاقي المتزايد من دون استجابة مناسبة للجهاز الإنتاجي المحلي، قد أمسى بالضرورة القوة الدافعة للضغوط التضخمية في الاقتصاد المحلي، والتي خلفت أثارا سلبية على معدلات النمو الاقتصادي ومستويات المعيشة وتدهور مستويات الادخار وضعف الفرص الاستثمارية لمصلحة انتعاش قوى

23% في عام 2005 والذي يعود ارتفاع الإيرادات النفطية، مما شجع على توسع الاستثمارات وان كانت اغلبها حكومية وغير منتجة، إذ بلغ إجمالي رأس المال الثابت 8417.5 مليون دينار، بلغت نسب مساهمة القطاع الحكومي 97.3% من إجمالي رأس المال الثابت، بينما كانت حصة القطاع الخاص منخفضة جدا 2.7% للعام نفسه ولم تتعدى النسبة ال 15% في بيئة اقتصاد ريعي يتمتع بفوائض نفطية ولكن يفتقر إلى سياسة إدارية نزيهة^(*).

وانخفضت نسبة الادخار الكلي GDP إلى ادنى مستوى في عام 2009 وذلك تزامنا مع انخفاض أسعار النفط، إذ وصلت إلى 12%، وبمعدل تغير سنوي قدره 68.4% مقارنة بعام 2008 مما أدى إلى انخفاض نسبة الاستثمار إلى 13.3% عندما كانت 18.3% لعام 2008 اي بتغير سنوي قدره 27.3- % مقارنة بعام 2008، والذي انعكس على انخفاض نصيب الفرد من الدخل الكلي إلى 3.4 الف دولار وللعام نفسه مقارنة بعام 2008 والذي كان 4.0 دولار وانخفاض سنوي قدره 15%، الأمر الذي يشير إلى مدى الاختلالات الاقتصادية في البلد وينذر بنتائج سلبية قد يكون صعب إصلاحها وذلك نتيجة لتقلب أسعار النفط وتحديات الطاقة المستقبلية.

مما جر البلاد إلى ماهي عليه الآن، ومن ثم أدى ذلك إلى تجذر الاختلالات الهيكلية للاقتصاد المحلي وانخفاض معدلات التراكم الرأسمالي.

٣- السياسة المالية والتراكم الرأسمالي

يحظى التراكم الرأسمالي أهمية متزايدة منم نظري الفكر الاقتصادي الرأسمالي كونه يعد العامل الحاسم للنمو حسب رأيهم، ويعرّف التراكم الرأسمالي بأنها لإضافة إلى رأسمال المجتمع، أي لاستثمار ريشقيه (المادي) ممثل افي العدد والآلات والإنشاءات (والإنساني) ممثل افي زيادة المعارف التكنولوجية^(٢)، ويعد اذهار رأس المال من أساسيات عمل الاقتصاديات المتحولة.

ومن ثم كل ذلك يدل على عدم استقرارية النظام المالي في هذه البلدان، إذ يمكن اعتبار النظام المالي في وضع مستقر، عندما يؤدي وظائف تخصيص الموارد الاقتصادية بكفاءة والادخار والاستثمار والإقراض والاقتراض، وخلق وتوزيع السيولة، بما يساعد على تراكم الثروة ونمو الإنتاج، بل بالعكس عمقت من توسيع رقعت العمالة غير المنتجة ومصادرة الإزهار الريعي. وبين الجدول (٤) الادخار المتحقق كنسبة من GDP وكذلك نسبة الاستثمار، إذ تتقلب نسبة الادخار الإجمالي من الناتج المحلي الإجمالي بدون ان تكون هناك سياسات واضحة وهادفة، فنجد ان النسبة كانت

كما ان نسبة الاستثمار من GDP كانت متقلبة، فضلا عن ان اغلب الاستثمارات تعود إلى القطاع الحكومي، مع ضعف الفرص الاستثمارية للقطاع الخاص، اذ كانت مساهمة كلا من القطاعين العام والخاص في إجمالي تكوين رأسمال الثابت ولعتم 2013 (84.3 و 15.7) على التوالي، وقد احتل قطاع خدمات التنمية

الاجتماعية النسبة الأكبر من الاستثمار الحكومي، اذ بلغت 23135 مليار دينار وبنسبة مساهمة قدرها 43.2% من إجمالي رأس المال الثابت، وساهمت الأنشطة الخدمية بنسبة 44% من الإجمالي، والأنشطة السلعية 41%، اما الأنشطة التوزيعية فكانت 15%^(١).

جدول (٤)

الادخار والاستثمار الكليين كنسبة من GDP بالأسعار الجارية للمدة (٢٠١٣-٢٠٠٥) نسبة مئوية

السنة	الادخار الكلي كنسبة من % GDP (١)	التغير السنوي % (٢)	الاستثمار الكلي كنسبة من % GDP (٣)	التغير السنوي % (٤)
٢٠٠٥	23	-	30	-
٢٠٠٦	32	39.1	22.4	- 25.3
٢٠٠٧	29	- 9.3	11.0	- 50.8
٢٠٠٨	38	31.0	18.3	66.3
٢٠٠٩	12	- 68.4	13.3	- 27.3
٢٠١٠	21	7.5	18.7	40.6
٢٠١١	30	42.8	18.2	- 2.6
٢٠١٢	23	- 23.3	18.1	- 0.5
٢٠١٣	20	- 13.0	21.6	19.3

المصدر: العمود (١) البنك الدولي، النشرات السنوية، اعداد مختلفة .

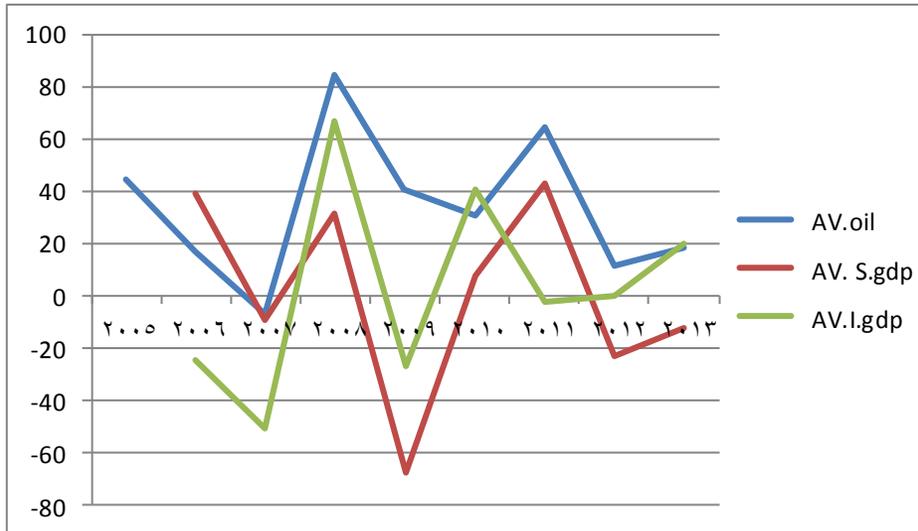
العمود (٣) احتسب من قبل الباحث المركزي
بالاعتماد على النشرات السنوية للبنك (٤) و اعداد الباحث وتكشف نسبة انخفاض (٢)

العوامل الرئيسة للتخلف الاقتصادي والتنموي في البلد، ومن ثم انخفاض المبادرة الفردية في رفع الإنتاجية، الناتجة عن انخفاض مستوى الدخل وانخفاض الادخار، إذ نجد ان معدلات الادخار الكلية كنسب من الناتج تتقلب بتقلب الإيرادات النفطية، والذي انعكس على نسبة الاستثمار الكلي من GDP وكما يعكسه الشكل (٣)، ومن ثم اثر ذلك سلبا على القدرة التنافسية وضعف مؤشرات بيئة الاعمال وغياب الكفاءة التحفيزية للنشاط الخاص، ومن ثم غياب عوامل الجذب للاستثمار العالمي.

الادخارات من GDP عن تجذر أزمة بنووية يعاني منها الاقتصاد المحلي أدت الى ضياع الفرص الاستثمارية الناجعة وهدر الموارد، الأمر الذي جعل من السياسات الإصلاحية الكلية مجرد أمنيات وهذا غير مقبول بالمنطق الاقتصادي. مما يستدعي الاتجاه الى سياسات التنويع الاقتصادي وتشجيع فرص الاستثمار للقطاع الخاص، بل إعداد بيئة قطاع خاص ذو رأس مال بشري كفوء ومتخصص ينسجم ومتطلبات الإصلاح، وتقليل اعتماد الموازنة على الإيرادات الريعية والتي باتت بحد ذاتها احد

شكل (٣)

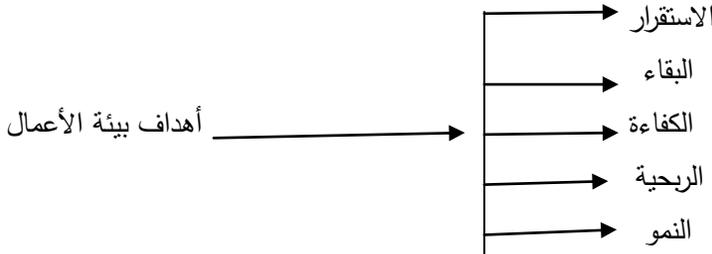
معدل النمو السنوي لكلا من الإيرادات النفطية وإجمالي الادخار والاستثمار الكليين كنسبة من GDP للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٣)



المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على النشرات السنوية للبنك المركزي وصندوق النقد العربي

واستقطاب رأس المال البشري والتكنولوجي وخلق قدرة تنافسية وتنويع المنتجات، وتتضمن بيئة الأعمال الأهداف الاتية^(١):

تعتبر بيئة الأعمال الأساس في خلق نهضة اقتصادية واستدامة الاستقرار الاقتصادي، وإرساء مؤسسات تتكفل بمتابعة وتعزيز مؤشرات الربحية والإنتاجية والكفاءة،



احتلت السعودية المرتبة الأولى عربياً والتسلسل (11) دولياً، ثم دولة البحرين في المرتبة (2) عربياً و(28) دولياً، بعدها الإمارات وقطر، وكانت تونس بالتسلسل الخامس، وكان ترتيب هذه الدول عالمياً (40، 50، 57) على التوالي للعام⁽²⁾ 2011، ويمكن ملاحظة مدى تدني مؤشرات بيئة الأعمال في العراق مقارنة بالدول العربية، وذلك من خلال الجدول (٥) الذي يبين ترتيب 20 دولة عربية قياساً إلى العدد الكلي لدول العالم البالغ (183). وكذلك أشار تقرير بيئة الأعمال لعام 2014 تخلف البلد وعدم خلق أي إصلاحات تذكر، إذ جاء العراق في التسلسل (151)^(٣) والذي يعد ترتيباً منخفضاً جداً ولا يتناسب مع ما يقال من شعارات الإصلاح^(*).

وكانت هناك محاولات ضعيفة لإصلاح بيئة الأعمال في البلد ضمن سياسات التحول إلى اقتصاد السوق بعد عام 2003، التي مثلها تشريع قرار الاستثمار رقم (13) لسنة 2006، إلا أن أنشطة الأعمال ظلت متخلفة ولم ترتقي إلى المستوى الذي يجعلها بيئة مؤازرة للإصلاحات الاقتصادية المنشودة، إذ احتل العراق المرتبة الأخيرة ضمن مؤشرات بيئة الأعمال، بحسب التقرير الذي أصدره البنك الدولي لعام⁽¹⁾ 2011، والذي تضمن ممارسة الأعمال في العالم العربي، إذ كان عدد الدول العربية التي شملها التقرير (٢٠) دولة، وجاء ترتيب العراق ضمن التسلسل (20) بالنسبة للعالم العربي، وفي التسلسل (166) بالنسبة لدول العالم التي بلغ عددها (183)، في حين

جدول (٥)

ترتيب الدول العربية ضمن مؤشرات بيئة الأعمال

المؤشرات المول	بدأ النشاط التجاري	استخراج تراخيص البناء	تسجيل الملكية	الحصول على الائتمان	حماية المستثمرين	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	إنفاذ العقود	تصفية النشاط التجاري
السعودية	17	17	١	43	19	8	18	140	62
مصر	20	156	92	71	71	135	20	143	130
الامارات	45	25	2	72	120	5	5	132	141
البحرين	76	20	28	88	60	17	33	118	25
تونس	47	105	74	89	75	57	38	89	38
قطر	107	30	59	139	93	2	46	104	36
الكويت	38	90	90	89	28	11	113	116	60
لبنان	100	141	111	89	93	36	96	121	121
العراق	171	101	95	168	120	52	178	141	183
الأردن	123	92	108	128	120	28	77	128	99
سوريا	130	133	80	169	109	110	120	176	95
الجزائر	145	113	163	140	75	166	124	128	50
المغرب	80	98	124	89	154	123	80	105	58
اليمن	56	48	52	150	131	145	123	35	89
عمان	75	69	20	129	94	10	89	104	75
السودان	119	138	40	140	155	93	143	145	182
موريتانيا	147	155	73	149	146	171	162	83	142
فلسطين	170	156	76	170	43	28	110	91	183
جزر القمر	163	66	100	167	132	97	135	151	182
جيبوتي	170	124	140	173	177	60	39	160	137

المصدر: - إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير البنك الدولي لبيئة الأعمال لعام ٢٠١٢.

المالي الريعي، ومن ثم إرساء بيئة أعمال نشطة وهادفة، والتي تساعد في تحسين معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي، بل والحرص على استدامتها، فطريقة توليد النمو عامل حاسم في قابليته على الاستمرار، وقدرته على خلق وظائف كريمة، وتحسين

ومن خلال تحليل مؤشرات الأعمال الدولية بحسب التقارير العالمية، نرى ان السياسة المالية لم تستطيع تنشيط بيئة الأعمال وتحفيز القطاع الخاص، من خلال توظيف الفوائض المالية المتأتية من تصدير النفط، في خلق قطاعات حقيقية موازنة للإيراد

و 6.1% في الأردن و 2.3% في السودان وللعام نفسه.

ولم تصل نسبة الاستثمار الوارد الى GDP في العراق إلى 2% ولفتره (2004-2012)، بينما بقيت نسبة الاستثمار الأجنبي الصادر إلى GDP دون 1% ولفتره نفسها، وهي نسبة متدنية جدا قياسا للدول العربية، الأمر الذي أدى إلى تخلف بيئة القطاع الحقيقي وتلاشي فرص النمو الاقتصادي والتنمية، والذي يتطلب حد ادني من الاستثمار ر لانقل نسبته عن 15-20% من GDP لضمان نمو مستدام^(٤).

وفيما يتعلق بتراكم رأس المال، يتمثل العنصر الجديد للإطار السياساتي المقترح في أنهل ايقم السياسات بالاستناد إلما تتطوي عليه من إمكان اتلحفز إنشاء صلة بين الاستثمار والنمو فحسب، بلإنهيضيفاً لذلك مدى التحفيز الذي يحظى به سوق العمل. ولذلك فأن الهدف الأساسي لعملية التراكم الرأسمالي هو بالنسبة لصانعي السياسات في البلدان الأقل نمواً، تعزيز النمو المقترن بالعمالة، مما ينعكس على طريقة تعبئة الموارد واتخاذ قرارات الاستثمار. لذا يمثل استثمار نقطة انطلاق بالغة الأهمية لإنشاء صلة قوية ومستدامة بين الاستثمار والنمو والعمالة. والهدف من ذلك هو - في البداية منخلا للاستثمار العام في المجالات ذات الأولوية (خصوصاً البنية التحتية) - إنشاء حلقة

مستويات المعيشة، والحد من تفاقم ظاهرة الفقر^(١).

ويعد مؤشر الاستثمار الأجنبي من العوامل الخارجية الأساسية التي تؤثر في اتخاذ القرار الائتماني وتحدد قوة المنافسة الاقتصادية في البلد، كذلك يتضح دور الاستثمار الأجنبي في تحسين القدرات التكنولوجية والعلمية للمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية⁽²⁾، كما يعزز مكانة البلد إقليمياً. وتعتبر البيئة الاقتصادية في العراق من ضمن الاقتصاديات المتدنية المستوى في جذب الاستثمارات الأجنبية قياساً بالدول العربية الأخرى، إذ بلغ الاستثمار الأجنبي الوارد ما قيمته 13.724 مليار دولار في الإمارات العربية عام 2008 وشكل نسبة 5% من GDP، في حين حققت مستويات عالية فيما يخص الاستثمار الأجنبي الوارد وقيمة 15.820 مليار دولار وينسبة 5.03% من GDP للعام نفسه، بينما حققت السعودية أعلى مستوى في عام 2009 وبنسبة 9.6% من GDP بالنسبة الاستثمار الأجنبي الوارد، وكذلك كانت النسب مرتفعة في لبنان التي بلغت 13.6% للسنوات 2009 و⁽³⁾2010. كما ان نسب الاستثمار الأجنبي الصادر كانت منخفضة جداً في العراق، إذ وصلت إلى 0.1% من GDP عام 2010، بينما وصلت النسبة إلى 12.7% في لبنان و 6.4% في السعودية

إيجابية يؤدي فيها الاستثمار إلى تقوية النمو،

جدول (٦)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (الوارد والصادر في العراق كنسبة من GDP ورأس المال الثابت) للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٢) مليون دولار

السنوات	نسبة الاستثمار الوارد من GDP (١)	نسبة الاستثمار الصادر من GDP (٢)	الاستثمار الأجنبي الوارد كنسبة من رأس المال الثابت (٣)	الاستثمار الأجنبي الصادر كنسبة من رأس المال الثابت (٤)
2004	1.14	؟	15.25	؟
2005	1.42	0.24	7.45	1.28
2006	0.70	0.55	3.47	2.76
2007	1.29	0.01	16.19	0.13
2008	1.91	0.04	10.73	0.19
2009	1.54	0.06	12.73	0.57
2010	1.26	0.11	6.59	0.59
2011	1.69	0.29	8.00	1.40
2012	1.76	0.37	7.80	1.50
2013	؟	؟	9.40	1.80

المصدر:- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير الاستثمار السنوي لعام ٢٠١٠، الكويت،

مما يحفز لاستهلاك الذي يدعم بدوره توسع الطلب الكلي^(١).

النشرات السنوية، اعداد مختلفة ويؤدي فيها النمو إلى خلق فرص العمل الذي يفضي بدوره، إلى زيادة دخل العمال،

الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات

١- لم تتضح فلسفة النظام الاقتصادي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مع ان هناك دعوات للتوجه الى التحول لآلية السوق، لكن لن نرى تحولا ملموسا على ارض الواقع، وضعف دور الدولة في إدارة الاقتصاد.

أنكفاءة السياسة المالية والإدارة المالية في القطاع المالي الحكومي تعتبر انمن العناصر الأساسية في تحديد تنافس الدول ، هذا ما تؤكدته المنظمات الاقتصادية العالمية.

٢- يعد القطاع النفطي المصدر الأول والرئيس للموارد المالية في العراق من العملة الصعبة، الأمر الذي أدى الى اختفاء قاعدة تنويع الإيرادات، وتفاقم الاختلالات في القطاعات الاقتصادية الحيوية، وذلك لما يتصف به هذا القطاع من تحديات عديدة في ظل العولمة وتحولات الطاقة وانحراف آلية الأسعار.

٣- تنسم السياسة المالية بضعف الأداء وافتقارها الى الكفاءة في الإنفاق، الأمر الذي أدى الى تآكل إيرادات والتراكم الرأسمالي الناتج عن موارد النفط في وقت ارتفاع الأسعار، مما خلق مزيدا من الحرمان واتساع فجوة الفقر.

٤- أن تراكم رأسمال المنقبل القطاع الخاص يقود للنمو لذلك، ينبغي أن يكون هدفا أساسيا من إستراتيجية الحد من الفقر في ايلدما، وتهيئة الظروف لتسهيل استثمارات القطاع الخاص وتنشيط بيئة الأعمال، وقد

اتضح ضعف بل وتلاشي دور السياسة المالية في تحقيق هذا الهدف.

٥- ان النظام المالي في العراق واتجاهات السياسة المالية غير مستقر، إذ يمكن اعتبار النظام المالي في وضع مستقر، عندما يؤدي وظائف تخصيص الموارد الاقتصادية بكفاءة والادخار والاستثمار والإقراض والاقتراض، وخلق وتوزيع السيولة، بما يساعد على تراكم الثروة ونمو الإنتاج، وهذا مالم يتحقق في الواقع.

٦- ضعف التنسيق بين السياسة المالية والسياسات الاقتصادية وخاصة النقدية أدى الى ضياع الفرص، وضعف الكفاءة في تخصيص الموارد، وعدم كفاءة الإنفاق الأمر الذي إلى مزيد من الاختلالات في المجال الاقتصادي والاجتماعي.

٧- ان السياسة المالية لم تستطع تنشيط بيئة الأعمال وتحفيز القطاع الخاص، من خلال توظيف الفوائض المالية المتأتية من تصدير النفط، في خلق قطاعات حقيقية مؤازرة للإيراد المالي الربيعي الناضب.

٨- ان الاقتصاديات الريعية تهيأ وتسمح بخلق بؤر للفساد المالي والإداري، وعلى المستوى السياسي والاقتصادي، والتي تضغط وتضعف من سلطة القانون، الأمر الذي ينتج عنه انحراف كبير في الإصلاحات ويجعل هذا الهدف شبه عقيم.

ثانيا: التوصيات

العراقي التي يحتاجها المستثمر بغض النظر عن جنسيته باذ تكون المعلومات موثقة ومتجددة بشكل دوري لا يشوبها أي غموض أو مبالغة في ارتفاع معدلات المؤشرات الاقتصادية، على أن تتضمن المعلومات المفاهيم الأساسية لبعض القوانين التي تتصل بنشاطات المستثمرين ومنها قوانين الجمارك والضرائب والعمل.

٦- يتطلب الواقع الذي يمر به البلد إعادة هيكلة المشاريع الحكومية، والتوجه نحو إقامة المشاريع الصغيرة وتعزيز الاستثمارات، وضرورة تبني سياسة مالية تسعى إلى رفع كفاءة الموارد، وترشيد الإنفاق الاستهلاكي، والتوجه الى إصلاح ورفع كفاءة مؤشرات بيئة الأعمال.

٧- على السلطات الحكومية والمالية ان تأخذ بنظر الاعتبار خطر الاستدانة الدولية، لذا يجب ربط إدارة الدين بإطار اقتصادي كلي واضح وهادف، تسعى الحكومة من خلاله لضمان القدرة على الاستمرار في تحمل مستوى الدين العام ومعدل نموه، والتكاليف الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن ذلك.

٨- من اجل تحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد العامة، لابد من إخضاع الإنفاق العام لمعايير الجدوى الاقتصادية.

١- ضرورة تشريع قوانين لتوزيع موارد البلد المالية وإدارتها وفق معايير الكفاءة والاستدامة المالية، من خلال إنشاء وتفعيل صناديق الثروة السيادية وإعطاء ذلك أولوية في التنفيذ من قبل السلطات الحكومية، ليتسنى للبلد مستقبل اقتصادي وتحوط مالي لمواجهة الأزمات وعدم الاستقرار.

٢- ضرورة الأخذ بعين الاعتبار بان العسر المالي الذي يمر به البلد هو ناتج من سوء إدارة الأموال، وفسلفة السياسة المالية المعتمدة على توزيع الأموال وليس توظيفها، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر وبشكل فعلي وتطبيقي بهذه الفلسفة وفق المعايير المالية والاقتصادية الكفوءة، والاستفادة من تجارب بعض الدول خاصة الربعية.

٣- اعادة النظر بالسياسة الضريبية في البلد من ناحية التشريع والتنفيذ، وكذلك إعادة النظر في سياسة الإعفاءات الضريبية والكمركية والتأكد من عدم إقرار إعفاء دون ان يكون له مبرراته المالية والاقتصادية والاجتماعية.

٤- يمتلك البلد مواقع سياحية ومعالم مهمة يمكن استخدامها في ردد الموازنة الاتحادية، لذا يتطلب من الجهات الحكومية توجيه الاهتمام بهذه الثروات المالية، وعدها احد الروافد المالية للموازنة.

٥- يعيش العالم عصر المعلوماتية،لذا من الأهمية توفير قاعدة بيانات عن الاقتصاد

الهوامش

, R, Microeconomics of fiscal policy in ^(٣)

developing countries in Addison ,

2004, p85. Jha

R ,op ,cit, p6..Jha^(١)

د. احمد ابراهيم العلي، الأزمة المالية الدولية وأثرها

على قطاع المال في العالم، بيت الحكمة، ط١،

بغداد، ٢٠٠٩، ص١١٠.

The World Bank, Fiscal Policy & ^(٣)

Economic Growth, 2007, p 65.

عطية عبد الواحد، الموازنة العامة للدولة، دار

النهضة العربية، ط١، القاهرة، ١٩٩٦، ص ص

١٤١ - ١٤٤.

عطية عبد الواحد، مصدر سابق، ص ١٧٤.

op, cit, P 41.OiuOjo, ^(١)

Muhammad Wasif, Fiscal Policy , ^(١)

institution &Governance inselected

South Asia countries,University

Labore Pakistan, 2011, P 1.

Sundarajan,V.and other, The

coordination of domestic publicdttit and

monetary in economics in ^(٢)

transition issues and lessons from

experiences, IMF, working paper N148,

1994.

Alns. Blinder, Issnes the coordination ^(١)

of monetary and fiscal policy,IMF,

working paper NO.729 1997

^(١) د.مجدي محمد شهاب، الاقتصاد المالي، دار

الجامعة للنشر، الإسكندرية، ١٩٩٩، ص ص ١٢-

١٣.

^(٢) د.ماهر محمد، اقتصاديات المالية العامة، مطبعة

جامعة الأزهر، ١٩٩٨، ص١٠.

^(٣) للمزيد من التفاصيل، انظر:

د.مايكلابجمان، الاقتصاد الكلي، ترجمة :محمد

إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، ١٩٨٨، الرياض،

ص ص ٥٣٠ - ٥٣٤.

Barro, R.J. Out put effect to ^(١)

Government.Voi.89 N.6, 1992,pp1086-

1121.

^(٢) د. علي خليل ، د.سليمان اللوزي، المالية العامة،

دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠، ص ص

٢١١-٢١٢.

^(٣) د. عبد المنعم السيد علي، د.نزار سعد الدين،

النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الجامعة

للنشر، عمان، ٢٠٠٣، ص ص ٤٣٣-٤٣٤.

^(٤) ابدجمان، مصدر سابق، ص ص ٣٣٨ - ٣٣٩.

^(١) جيمس جوارتيني وآخرون، الاقتصاد الكلي

الاختيار العام والخاص) ، ترجمة: عبد الفتاح

وآخرون، دتر المريخ للنشر والتوزيع،

الرياض، ١٩٨٨، ص ص ١٢٨ - ١٥٠.

^(٢) بول ساملسون، الاقتصاد، ص٦٤٩.

agbbendra. Jha , Fiscal policy in ^(١)

Developingcountries: Asynopticviw,

Research school of pacific and Asian

strides , Australian National university,

Canberra, 2007, pp1-2.

I bid. P3. ^(٢)

- productivity, The World Bank, June, 2005, pp12-13.
- (١) البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في العالم العربي لعام ٢٠١١، مطبوعات مشتركة للبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، الأمم المتحدة، ٢٠١١، ص ١.
- (٢) المصدر نفسه، ص ٢.
- (٣) البنك الدولي، ممارسة أنشطة الأعمال لعام ٢٠١٤، البنك الدولي، ص ٣.
- (٤) إذ جاء العراق في الترتيب بعد دولا فقيره مثل) غانا، السودان، مدغشقر، نيجيريا، ليبيريا، كمبوديا، اوغندا، كينيا، اليمن... ..وغرها)، مما يثير الاستغراب ويجعلنا نضع العديد من الاستفهام، حول دور الدولة وسياستها المالية في خلق بيئة أعمال نشطة وهادفه، إذ يشير تقرير البنك الدولي للأعمال، بان الدولة تلعب دورا جوهريا في تنمية القطاع الخاص، ويجب ان تساند الحكومات النشاط الاقتصادي بإنشاء وتأسيس قواعد توضح حقوق الملكية وتقلل من تكلفة تسوية النزاعات، مما يزيد من القابلية بالتنبؤ بالتفاعلات الاقتصادية، ويزود الشركاء المتعاقدين بحماية جوهريّة من الإساءة.
- المصدر، تقرير بيئة الأعمال، البنك الدولي، ٢٠١٤، ص ٥.
- (١) Dollar David & Art Kraay, Growth is good for the poor Journal of Economic Growth, Vol. 7, No. 3, pp. 195-225. 2002,
- (٢) د. عبد الحميد عبد الحليم الشواربي، إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية، دار المعارف، الإسكندرية،
- (١) د. احمد ابراهيم العلي، الاستثمار الأجنبي في عالم الاقتصاد الحر والانفتاح المالي، بيت الحكمة، ط ١، بغداد، ٢٠١١، ص ص ٣٥-٣٩.
- (١) التقرير الاقتصادي للبنك المركزي العراقي، ٢٠١٣.
- (١) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي لعام ٢٠١٣، ص ص ٥٦-٥٧.
- (١) عبدالوهاب أمين، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الحالة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢، ص ٣٧١.
- (٢) إسماعيل لعبد الرحمان، حزبي محم دموسعريقات: مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل، عمان، ١٩٩٩، ص ٣٧٣.
- (١) د. فارس كريم بريهي، الاقتصاد العراقي فرص وتحديات
- (١) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي لعام ٢٠٠٧.
- (٢) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي لعام ٢٠٠٧.
- (١) د. مظهر محمد صالح، مدخل في الاقتصاد السياسي، الدولة الريعية من المركزية الاقتصادية الى ديمقراطية السوق، بيت الحكمة، ط ١، ٩٤ بغداد، ٢٠١٠، ص ص ٢٤-٢٥.
- (٢) د. علي طفي، التخطيط الاقتصادي، دراسة نظرية وتطبيقية، مكتبة عين شمس، مصر، ١٩٨٠، ص ١٩٠.
- (٤) النسب استخرجها الباحث بالاعتماد على نشرات البنك المركزي.
- (١) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقديرات الأولية لجمالي التكوين الرأسمالي الثابت في العراق، ٢٠١٤، ص ٣.
- (١) V. Lall and Taye Mengistate, The impact of business environment and economic grography on plant- level

المصادر

اولاً: الكتب

- ١- د.مايكلابديجمان، الاقتصاد الكلي، ترجمة :محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٨٨
- ٢- د. احمد ابريهي العلي، الأزمة المالية الدولية وأثرها على قطاع المال في العالم، بيت الحكمة، ط١، بغداد، ٢٠٠٩
- ٣- د. احمد ابريهي العلي، الاستثمار الأجنبي في عالم الاقتصاد الحر والانفتاح المالي، بيت الحكمة، ط١، بغداد، ٢٠١١
- ٤- د. إسماعيل عبد الرحمان ، حزبي محمد موسى عريقات : مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد ، دار وائل ، عمان ، ١٩٩٩
- ٦- جيمس جوارتيني وآخرون، الاقتصاد الكلي (الاختيار العام والخاص) ، ترجمة: عبد الفتاح وآخرون، دتر المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، ١٩٨٨.
- ٧- د. عبد الحميد عبد الحلیم الشواربي، إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية، دار المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٢
- ٨- عبد الوهاب الأمين ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار الحالة للنشر و التوزيع ، عمان ، ٢٠٠٢ ،

٢٠٠٢، ص٨٩.

(٣) قاعدة بيانات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية(الانكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٠.

(٤)د. مظهر محمد صالح، خيار التنمية الاقتصادية البديل في العراق، بيت الحكمة، ط١، بغداد، ٢٠١٢، ص١٩٣.

(١) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير اقل البلدان نموا، النمو المقترن بالعمالة من اجل التنمية الشاملة للجميع والمستدامة، الأمم المتحدة، ٢٠١٣، ص١٧.

ثانياً: البحوث والتقارير

- ١- البنك المركزي العراقي، الجهاز المركزي للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي لعام ٢٠١٣،
- ٢- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي لعام ٢٠٠٧،
- ٣- البنك الدولي ، النشرات السنوية ٢٠٠٥ - ٢٠١٣،
- ٤- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير الاستثمار السنوي لعام ٢٠١٠، الكويت، النشرات السنوية، اعداد مختلفة.
- ٥- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي لعام ٢٠٠٧،
- ٦- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي لعام ٢٠١٣.
- ٧- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء ، التقديرات الأولية لجمالي التكوين الرأسمالي الثابت في العراق، ٢٠١٤.
- ٨- البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في العالم العربي لعام ٢٠١١، مطبوعات مشتركة للبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، الامم المتحدة، ٢٠١١
- ٩- البنك الدولي،ممارسة أنشطة الأعمال لعام ٢٠١٤.

- ٩- د. عبد المنعم السيد علي، د.نزار سعد الدين، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الجامعة للنشر،عمان، ٢٠٠٣،
- ١٠- د. علي خليل ، د.سليمان اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠.
- ١١- د.عطية عبد الواحد، الموازنة العامة للدولة، دار النهضة العربية، ط١، القاهرة، ١٩٩٦.
- ١٢- د. علي لطفي، التخطيط الاقتصادي، دراسة نظرية وتطبيقية، مكتبة عين شمس، مصر، ١٩٨٠
- ١٣- د.مجدي محمد شهاب، الاقتصاد المالي، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية، ١٩٩٩.
- ١٤- د.ماهر محمد، اقتصاديات المالية العامة، مطبعة جامعة الأزهر، ١٩٩٨..
- ١٥- د. مظهر محمد صالح، خيار التنمية الاقتصادية البديل في العراق، بيت الحكمة، ط١، بغداد، ٢٠١٢،
- ١٦- د. مظهر محمد صالح، مدخل في الاقتصاد السياسي، الدولة الريعية من المركزية الاقتصادية الى ديمقراطية السوق، بيت الحكمة، ط١، ع١٩بغداد، ٢٠١٠.

University Labore Pakistan,
2011
6- OiuOjo, Efficient Financial
Management for local
Government: The Nigerian
Experience,Vo, covenant
University, No.2, 2009.
7- R, Microeconomics of fiscal
policy in developing countries in
Addison , 2004. Jha
8- The World Bank, Fiscal Policy
& Economic Growth, 2007.
9- Sundarajan,V.and other, The
coordination of domestic
puplicdtit and monetary in
economics in transition issues
and lessons from experiences,
IMF, working paper N148, 1994.
10- V. Lall and TayeMengistate, The
impact of business environment and
economic grography on plant- level
productivity, The World Bank, June,
2005.

١٠- قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية (الانكتاد)، تقرير الاستثمار
العالمي لعام ٢٠١٠،
١١- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،
تقرير اقل البلدان نموا، النمو المقترن بالعمالة
من اجل التنمية الشاملة للجميع والمستدامة،
الأمم المتحدة، ٢٠١٣.
ثالثا: المصادر الانكليزية

1- Alns. Blinder, Issnes the
coordination of monetary and
fiscal policy,IMF, working paper
NO.729 1997.
2- agbbendra. Jha, Fiscal policy
in Developingountries:
Asynopticviw, Research school of
pacific and Asian strides ,
Australian National university,
Canberra, 2007.
3-Barro, RJ. Out put effect to
Government.Voi.89 N.6, 1992.
4- Dollar David & Art Kraay,
Growth is good for the poor
Journal of Economic
Growth,Vol. 7, No. 3, 2002.
5- Muhammad Wasif, Fiscal
P'yolicy , institution &Governance
inselected South Asia countries,